A

February 2014

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة الثانية والثلاثون

روما، إيطاليا، 24-28 فبراير/شباط 2014

معالجة الفجوة بين الجنسين في الزراعة والقطاع الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

الموجز التنفيذي

إن دور المرأة في الزراعة والقطاع الريفي قد إزداد زيادةً ملموسة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وفي بلدان عدة من هذا الإقليم لم تعد إيرادات الزراعة تكفي لتحقيق الاستدامة في سُبل كسب العيش للرجال والنساء في الريف. وقد أدى ذلك على وجه الخصوص إلى ازدياد نزوح الذكور من المناطق الريفية إلى المدن للعمل كأجراء، فتركوا خلفهم النساء اللواتي أصبحن المنتجات الرئيسيات للغذاء. وعلى الرغم من أن عدة حكومات في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا قد استحدثت بعض الترتيبات المؤسسية والتغييرات التشريعية التي تراعي مصالح المرأة، إلا أنه لا يزال هناك مجال واسع لتحسين وصولها إلى موارد الإنتاج والفرص الاقتصادية والبنية الأساسية والخدمات المناسبة في الريف.

وتحلل هذه الوثيقة التحديات الرئيسية المتعلقة بقضايا النوع الإجتماعي في الزراعة والقطاع الريفي. وهي بالتالي تُبرز مجموعة من العناصر الأساسية لترتيبات وطنية وإقليمية تضمن وجود سياسات زراعية وتنمية ريفية تُراعي هذه القضايا عن طريق تعزيز المؤسسات الريفية وتطوير رأس المال البشري لدى النساء والشباب، وتشجع التمكين الاقتصادي للمُستضعفين من الرجال والنساء.

التوجيه المطلوب:

إن المؤتمر الإقليمي مدعو إلى:

- الإحاطة علما بالوثيقة NERC/14/6 *معالجةالفجوة بين الجنسين في الزراعة والقطاع الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا*، باعتبارها مساهمة في حوار مفتوح بشأن أهمية تمكين المرأة الريفية؛
- الطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة إيلاء الاهتمام الواجب بموضوع النوع الإجتماعي الذي يمثل نقطة تقاطع لكثير من البرامج كما ينص عليه الإطار الاستراتيجي الراجع وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015، وذلك في تنفيذ برنامج عملها الإقليمي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ولا سيما المبادرات الإقليمية.

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

mj484a

أولاً - مقدمة

1 - لم تعد إيرادات الزراعة، في الكثير من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، تكفي لتحقيق الاستدامة في سُبل كسب العيش لأهل الريف من الرجال والنساء. وقد أسفر عن ذلك موجات كبيرة من نزوح الذكور من المناطق الريفية إلى المدن والبلدان المجاورة للعمل كأجراء. وضمن هذا السياق، ازدادت أهمية دور المرأة بصفتها المُنتجة للغذاء والمقدّمة الوحيدة للرعاية المنزلية، زيادةً ملفتة. والنساء اللائي تخلفن عن النزوح يمارسن زراعة الكفاف بصورة غالبة، إذ لا تتوافر فرص اقتصادية أخرى أمامهن، وذلك بسبب التمييز على أساس نوع الجنس السائد في أسواق العمل.

2 - وعلى الرغم من الحضور البارز للمرأه في مجال الزراعة، فإن المعوقات التي تعاني منها كمُنتجة قد تفاقمت بسبب عجزها عن بلوغ الموارد الإنتاجية والفرص الاقتصادية، وعدم كفاية البنية الأساسية والخدمات الريفية.

3 - وتقدم هذه الوثيقة نظرة شاملة عن التحديات الرئيسية المتعلقة بالنساء في الزراعة وفي القطاع الريفي داخل إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا[1] وتقترح توصيات لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها المبذولة في هذا الصدد ولكي تسترشد بها المنظمة في دعمها لتلك الجهود.

ثانياً - تحديات النوع الإجتماعي في الزراعة والقطاع الريفي

4 - لا تزال الهوة بين الجنسين في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تمثل تحديا رئيسيا داخل كل من القطاع الزراعي وخارجه، ومن شأن معالجة هذه الفجوة في الإقليم أن تساهم في النمو الاقتصادي في المناطق الحضرية والريفية.

5 - إن إمكانية الحصول على الأراضي والاستفادة من الفرص الاقتصادية وغيرها من فرص كسب العيش في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا محددة بنوع الجنس، كما أن الكثير من عمل المرأة - وبخاصة في المناطق الريفية – كثيرا ما يبقى مغفلا في الإحصاءات الوطنية.

6 - وعلى الرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققت في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فما يزال التعليم أصعب منالا بالنسبة للمرأة الريفية عنه بالنسبة للمرأة الحضرية. كما تعاني النساء الريفيات في الإقليم من ارتفاع معدلات الأمية، الأمر الذي يحدّ جدّا من قدراتهنّ على التصرّف ويحول دون مشاركتهن في الجمعيات والمنظمات.

7 - على الرغم من الدور المهم الذي تلعبه المرأة في الزراعة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فإنها تمتلك وتحوز مساحة من الأرض تقل عما يحوزه الرجال. وللنقص في تملّك الأراضي تداعياته على قدرة المرأة والرجل على التكيّف من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية والمحافظة على فرص كسب العيش، حيث أنه يحدّ من الوصول إلى عمليات اتخاذ القرارات ونُظم الدعم، والتكنولوجيات الجديدة والخدمات الريفية والتدريب. و تمتلك المرأة أيضا مساحات من الأرض أصغر من المساحات التي يمتلكها الرجال. ويؤدي صغر حجم قطع الأرض إلى عرقلة ميكنتها وتطوير البنية الأساسية كالري، وهما من عوامل تحسين الناتج.

[1] على الرغم من الإقرار بعدم تناسق الإقليم من حيث الأوضاع الاقتصادية، فإن هذه الوثيقة تركز بصورة رئيسية على المناطق الريفية والزراعية الأكثر تضررا من الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

8 - تعتبر حيازة الأراضي وحقوق الملكية من الشروط الضرورية لضمان الحصول على القروض. أما غيابها فيضع المرأة أمام العديد من القيود التي تحد من حصولها على الائتمان وعلى الخدمات المالية الأخرى اللازمة لبناء رأس المال وبدء المشاريع، و/أو الحصول على المعدات أو على العمالة الماهرة اللازمة لعملية الإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العوائق القانونية والسياساتيه والمعايير الثقافية تمنع النساء داخل بعض بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من الاحتفاظ بحسابات مصرفية أو الدخول في عقود ما لم يحصلن على موافقة أزواجهن أو أقاربهن من الذكور.

9 - يجهل الكثير من نساء الريف الطلب الذي ينشأ في الأسواق المحلية والدولية والذي قد يمثل فرصا جيدة للعمل وذلك بسبب قلة إلمامهن بمبادئ الأعمال، ولمعرفتهن المحدودة بمواقع تلك الأسواق وكيفية الوصول إليها. وفي بعض البلدان يؤدي نقص وسائل النقل وكذلك القيود الاجتماعية المفروضة على تنقّل المرأة إلى جعل استفادتها من مزايا هذه الفرص أمرا مستحيلا.

10 - وتواجه المزارعات وصاحبات المشاريع عوائق دخول أعلى من العوائق التي تواجه الرجال في سلاسل القيمة غير التقليدية، وذلك بسبب حصولهن المحدود على الأصول والائتمان والخدمات والأسواق والمعلومات. وتبقى في غالب الأحيان في المستويات الدنيا من سلاسل القيمة الزراعية.

11 - لا تحصل المرأة الريفية إلا على قدرٍ قليل من الخدمات مقارنة بالتي يحصل عليها الرجال في مجال نقل المعارف وخدمات الإرشاد الزراعي في بعض البلدان، على الرغم من أن الإرشاد الزراعي للمُزارعات قد ازداد حجمه عن طريق المنظمات غير الحكومية. في الأردن يتوجّه نقل التكنولوجيا وخدمات الإرشاد بالدرجة الأولى إلى الذكور من المزارعين، حتى في المجتمعات المحلية الريفية التي تقدم فيها المُزارعات القسط الأكبر من الأنشطة الزراعية. وفي مصر فإن 39 بالمائة من النساء الناشطات اقتصاديا يعملن بصورة رسمية في الزراعة[2]. ويظل إنتاج الكفاف من الدواجن وزراعة الأرز في أيدى النساء بصورة كاملة تقريبا. وتضطلع المرأة بدور مُهم أيضا في إنتاج الأسماك ومنتجات الألبان، وهي مسؤولة عن أنشطة ما بعد الحصاد بالنسبة لمعظم المنتجات الزراعية[3]. وعلى الرغم من ذلك فإن المرأة يُنظر إليها في البرامج الحكومية كمساعِدات زراعيات، فيما توجه رسائل الإرشاد الزراعي بالدرجة الأولى إلى الرجال. وعلى الرغم من أنّ بعض البلدان قد قامت ببعض الخطوات لاعتماد نهج مراع لمسألة النوع الإجتماعي ووظفت المزيد من الإناث في مجال الإرشاد، فكثيرا ما يتعذر العثور على موظفات يتمتعن بالمؤهلات الكافية.

12- وتستفيد المرأة الريفية من قدر أقل من البحوث، فمثلا تُركز البحوث في مجال البذور المُحسنة والتكنولوجيا الزراعية بصورة أساسية على الزراعات المروية أكثر من تركيزها على قطع الأراضي البعلية، التي تعمل معظم النساء فيها. وقد صُممت التكنولوجيا الزراعية لخدمة القطع الأكبر حجما من الأراضي بدلا من تلك الأراضي التي تحصل عليها النساء. وتركز البحوث على المحاصيل النقدية بدلا من محاصيل الكفاف من الغذاء التي تزرعها النساء وتمتلكها.

[2] منظمة الأغذية والزارعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية، 2010 Gender dimensions of agriculture and rural employment: Differential pathways out of poverty. Status, trends, gaps

[3] اتحاد مؤسسات البحوث الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، 2012. Women Empowerment for Improved Research in Agricultural Development

13 - والمرأة هي المقدّم الأول للرعاية المنزلية. وتؤثر صحة أفراد الأسرة في مقدار الوقت الذي تخصصه المرأة للعمل في الأنشطة المنتجة. وهذا هو السبب في الحاجة الماسة إلى نُظم لتوفير الرعاية والعناية الصحية ، وتوفير المياه النظيفة و الصرف الصحي لتحقيق إنتاجية طويلة الأجل عند المرأة في المناطق الريفية. فعدم القدرة على تغطية التكاليف الصحية تكتسب أهمية كبيرة بين الفقراء وهي تؤثر بصفة خاصة على صحة الأطفال والحوامل.[4]

14 - أما البطالة فإحتمال حدوثها أعلى لدى النساء الشابات منه لدى الذكور الشباب: ففي الكثير من بلدان الإقليم، تقترب معدلات البطالة بين الفتيات من سن 15 - 24 إلى نحو 50 بالمائة، مقابل 10 – 20 بالمائة للذكور داخل نفس الفئات العمرية.[5] وتتركز فرص العمل للنساء بصورة كبيرة في القطاع العام[6]،غير أن النساء الريفيات لا يستطعن عادة اغتنام تلك الفرص بما أن معظمها يوجد في المدن ويستوجب مستويات عالية نسبيا من التحصيل العلمي.

15 - وحتى عندما تتوافر فرص العمالة، فإن المرأة تحصل بصورة منتظمة على أجر يقل عن أجر نظرائها من الذكور. وغالبا ما تعمل المرأة بالمجان في مزارع أو أعمال تجارية تابعة للأسر، أو في قطاع غير رسمي. ففي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، تتوزع العمالة بين الرجال والنساء على النحو التالي[7]:

	إناث	ذكور
الزراعة	**39.6**	**34.0**
عمل حرّ	38.6	24.6
عمل بأجر	1.0	9.4
أعمال غير زراعية	**6.7**	**39.7**
عمل حر	2.8	8.8
عمل بأجر	3.9	30.9
غير ناشط أو غير مبلغ عنه	**53.3**	**26.0**
المجموع	**99.6**	**99.7**
المتبقي	0.4	0.3

16 - إن برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تقديمات برامج المساعدات و شبكات الأمان الاجتماعية الرسمية، تصل فقط إلى نحو 1.6 بالمائة من الفقراء في هذا الإقليم وذلك نتيجة للتشتت وعدم كفاية التنسيق مع الوكالات الأخرى، ونتيجة لنقص القدرات الإدارية.[8] والعناصر الأبرز في سياسات الضمان الاجتماعي لدى معظم بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي برامج التأمين الاجتماعي التي تُقدِم مزايا طويلة الأجل للمسنين وتُغطى هذه البرامج العاملين بعقود عادية (العمالة النظامية)، لكنها لا تغطي الفئات الأخرى من العمال، كالعمال المؤقتين أو العرضيين، أو العمال الزراعيين، وأولئك الذين يعملون في مشروعات صغيرة[9]. والنساء اللائي يشكلن أغلبية هذه

[4] البنك الدولي 2012.
[5] منظمة الأغذية والزارعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2007 ؛ والبنك الدولي 2013. Opening Doors. Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa
[6] البنك الدولي 2013
[7] منظمة الأغذية والزارعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية 2010 .
[8] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011، Arab Development Challenges Report 2011; Towards the Developmental State in the Arab Region
[9] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011.

الفئات، ويعملن بصورة نظامية لفترات قصيرة أو متقطعة، معرضات بصفة خاصة للصدمات الاقتصادية نتيجة لعدم وجود أو لمحدودية سقف الضمان الاجتماعي.[10] ومن أجل استهداف النساء أنشئت في عدد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا برامج تحويل نقدية لإبقاء الفتيات في الدراسة بالمدارس، أو لضمان العناية الصحية بشكل منتظم في الوقت المناسب للمرأة. غير أن نطاق تغطية هذه البرامج ما يزال غير شامل.[11]

ثالثاً - الأنشطة المُنفذة داخل الإقليم

17 - جددت مصادقة الأجهزة الرئاسية في منظمة الأغذية والزراعة على سياسة المنظمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين[12] في مايو /أيار 2012 الالتزام بتعزيز تمكين المرأة داخل الإقليم بهدف زيادة الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وكجزء من هذا الالتزام، حقق المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا تقدما في إدراج قضايا النوع الإجتماعي في أنشطته ، وتطوير المهارات والكفاءات المتعلقة بهذه القضايا لدى الأفراد والمؤسسات، كما شجع البرمجة الأكثر توجيها، ورصد/تقييم الأثر والتوثيق.

18 - سيقوم الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 حيث يعد موضوع النوع الإجتماعي شأنا يقطع مجالات عمل متعددة ، بإرشاد عمل المنظمة حول أمور الجندرة في الإقليم، وسيقدم المشورة السياساتية والفنية لصياغة وتنفيذ ورصد السياسات الشاملة اجتماعيا التي تُراعي إعتبارات النوع الإجتماعي في صياغة وتنفيذ وتقييم برامج واستراتيجيات الأمن الغذائي الوطني والإقليمي ، وسياسات الزراعة والتنمية الريفية، وكذلك الإسهام في أُطر البرمجة القطرية، بناءً على طلب الدول الأعضاء.

19 - تم إنشاء شبكة إقليمية وموقع لها على الانترنت[13] بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية من قبل المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وقد أطلقت في 2013، ومن شأنها المساهمة في العمل من أجل إدماج النوع الإجتماعي في عمل المنظمة والشراكة داخل الإقليم.

20 - وعلى المستوي الوطني ، اتُخذ العديد من المبادرات الرامية إلى زيادة التركيز على قضايا النوع الإجتماعي في القطاع الزراعي. ففي تونس على سبيل المثال، دعمت منظمة الأغذية والزراعة الحفاظ على سبل كسب العيش المستدامة لأكثر من 3000 امرأة يشتغلن بجمع المحار، وذلك عن طريق تقليل اعتمادهن على الوسطاء، وزيادة دخلهن من مصايد الأسماك الحرفية. وفي مصر، يوجد برنامج تعاوني مستمر بين منظمة الأغذية والزراعة والحكومة يرمي إلى خلق بيئة محفزة للوصول الى الأمن الغذائي يحصل فيها النساء والشباب على فرص أفضل ومهارات ومعارف لتحسين الوجبات التي يتناولونها بإرفادها بأغذية كافية ومتنوعة من المصادر الحيوانية والخضروات، ولتحسين معارفهم التغذوية. وفي عُمان، تمت صياغة مشروع لتعزيز إدارة المرأة الريفية لدعم التمكين الاقتصادي للنساء المنُتجات وصاحبات المشاريع في الزراعة، والثروة الحيوانيه، ومصايد الأسماك. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد تم إدماج تعاونيات المرأة داخل مشروع لإنشاء المدارس الميدانية للمهارات الحياتية في الحقول ، حيث قدم هذا المشروع التدريب على التغذية، وتجهيز الأغذية، والتسويق، والمهارات الأخرى من قبل موظفي الإرشاد الذين قامت منظمة الأغذية والزراعة بتدريبهم. وفي مارس/ آذار 2013 تم التوقيع على مذكرة

[10] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011، البنك الدولي 2012.
[11] البنك الدولي 2013.
[12] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2013)، Policy on Gender Equality. Attaining Food Security Goals in Agriculture and Rural Development. http://www.fao.org/docrep/017/i3205e/i3205e.pdf
[13] http://neareast.fao.org/Gender.aspx

تفاهم بين منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الوطني المغربي للمرأة، وهو منظمة شاملة تضم 57 رابطة نسوية وتهدف إلى زيادة قدرات المرأة الريفية وتشجيع إدماجها في المنظمات المهنية وتمكينها بصورة اقتصادية شاملة.

رابعاً - التدابير الإقليمية لتعميم البعد الإجتماعي في البرامج داخل الإقليم

21 - وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق منذ منتصف التسعينيات لإدماج النوع الإجتماعي في صناعة السياسات والبرامج الوطنية وهياكل وزارات الزراعة، فإن التأثير الفعلي على فرص المرأة الريفية في كسب العيش قد ظل أكثر محدودية مما كان مأمولا. فهناك حاجة مُلحة إلى التزام متجدد من جانب صناع السياسات العليا وصناع القرارات وذلك لضمان أن تكفل القوانين والسياسات فرصا متساوية للرجال والنساء ومشاركة في التنمية الزراعية والريفية.

22 - إن المنظمة مستعدة لدعم الدول الأعضاء المعنية في صياغة وتنفيذ نهج إقليمي حول النوع الإجتماعي ، بالتعاون مع الشركاء المعنيين في الإقليم، يهدف إلى زيادة الأمن الغذائي والتنمية الريفية، ويتضمن العناصر التالية:

أ- صياغة وتنفيذ سياسات مراعية لقضايا النوع الإجتماعي بشأن تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر الريفي، ومدعمه بمخصصات مالية مناسبة.

ب- ترتيب أولويات النمو الاقتصادي الشامل الذي ينهض على أساس نهج قائم على الحقوق، ويرمي إلى تقليص الفقر في الريف.

ج- تنفيذ إصلاحات قانونية وسياساتية لضمان وضع قوانين منصفه خاصة بالأراضي تضمن حقوق المرأة في الحصول على الأراضي.

د- بناء الوعي القانوني بشأن حقوق الأراضي والمياه، وتوفير كلٍ من المساعدة القانونية والتقليدية وآليات التظلم. وتقديم الإرشاد والدعم لسكان الريف من أجل حصولهم على وثائق تحديد الهوية الشخصية التي تعترف قانونا بحقوقهم كمواطنين كاملي المواطنة يملكون فرصا متساوية للوصول الى الأصول الإنتاجية.

هـ- تقديم المشورة والدعم لتصميم وتنفيذ النُهج من أجل التيسير على فقراء الريف، والمرأة، والمُنتجين الضعفاء، وصغار المُنتجين ، للحصول على الموارد والتمتع بالحقوق من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

و- تفعيل دور منظمة الأغذية والزراعة كوسيط للمعرفة، وتنشيط التعاون بين دول الجنوب وتعزيز التبادل بين البلدان داخل الإقليم.

ز- إقامة صلات التعاون والشراكات مع الهيئات الإقليمية، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بهدف توسيع جهود تعبئة الموارد التي تؤدي إلى برمجة مستدامة تتسم بالكفاءة.

23 - تعزيز المؤسسات الريفية: إن المؤسسات الريفية القوية والشاملة ضرورية لتقليص الفقر، ولتحقيق التنمية الاقتصادية لصغار المنتجين. ويلزم بذل الجهود لضمان حصول كل من المرأة والرجل على خدمات المؤسسات الريفية من قبل منظمات المنتجين، والنقابات العمالية، والمجموعات التجارية، وغيرها من المنظمات القائمة على العضوية. وينبغي لمقدمي الخدمات العامة والخاصة العاملين في المناطق الريفية، مثل خدمات الإرشاد الزراعي، وخدمات الصحة

الحيوانية، ومنظمات التمويل الأصغر ، أن يُراعوا احتياجات المرأة وذلك لضمان أن تكون التدخلات واعية لقضايا النوع الإجتماعي.

أ- تقديم الدعم لسياسات قائمة على القرائن، ولتنمية قدرات الحكومة في عملية تصميم و تنفيذ النُهج المُراعية لموضوع النوع الإجتماعي بشأن الخدمات الريفية والبنية الأساسية، التي هي في صالح الفقراء وقائمة على الطلب وذلك للوصول إلى أكثر المجموعات هشاشة بين الرجال والنساء.

ب- زيادة الاستثمار الوطني في خدمات الإرشاد الزراعي، واختيار وتدريب النساء للعمل في الإرشاد الزراعي.

ج- وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لدعم منظمات المرأة المنتجة وتمكينها من التنافس في القطاع الزراعي.

د- تحسين البحوث بشأن المحاصيل، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك والتكنولوجيا وذلك لدعم أنشطة النساء.

هـ- تيسير الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال من خلال برامج موجهة إلى المرأة والشباب.

24 - تنمية رأس المال البشري لدى النساء والفتيان والفتيات: إن من شأن التعليم ونقل المعلومات والمهارات العملية أن تُوسِعَ نطاق الفرص المتاحة أمام المرأة والشباب، ليؤدوا دورا أكمل داخل أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

- تطوير وتنفيذ سياسات واستراتيجيات جديدة لدعم المرأة والشباب في المناطق الريفية من أجل تنمية المهارات المطلوبة لتعزيز فرصهم في إيجاد عمل.

25 - التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات: إن إتاحة فرص اقتصادية أكبر أمام النساء تحتاج إلى مجموعة معقدة من التدخلات مثل خلق الوظائف للنساءً والشباب، أو تحسين البنية الأساسية كمرافق رعاية الأطفال.

أ- إقامة بيئة مؤسسية وسياساتية تشجع العمل اللائق للنساء الريفيات والنازحات في الاقتصاد النظامي وغير النظامي، واجتثاث الممارسات التي تتحيز ضد المرأة في أسواق العمل الريفية.

ب- اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة إنتاجية العمل وفرص العمالة للنساء الريفيات، وذلك عن طريق إتاحة التدريب، وخدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية الريفية، والخدمات الاجتماعية وتكنولوجيات توفير العمالة.

ج- وضع وتنفيذ سياسات من أجل إدماج أفضل للمرأة في سلسلة القيمة بصفتها عاملة ومنتجة وصاحبة مشاريع ومورِدة ومستهلكة، في الأسواق العالمية والإقليمية والمحلية.

د- ضمان عدم التمييز في قوانين الأعمال والتعاقد والعمل مع موردي الخدمات للإستجابة بصورة أكثر فاعليه لاحتياجات المشاريع التي تقودها النساء الريفيات.

هـ- تدعيم الآليات التي تبني رأس المال الاجتماعي فيما بين النساء صاحبات المشاريع كالتعاونيات، وجماعات العون الذاتي، ورابطات الأعمال للنساء الريفيات، وذلك للوصول إلى أسواق أكبر لزيادة قيمة منتجاتهن.

و- اتخاذ التدابير لضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للنساء الريفيات (كالتأمين الصحي والمعاشات، وحماية الأمومة، وضمان الحد الأدنى للأجور، والمساواة في الأجور، وقوة المساومة الجماعية، وحرية التجمع، والحق في المساهمة في الحوار الاجتماعي) مع إيلاء اهتمام خاص للعاملات في الاقتصاد غير النظامي.

ز- خلق قنوات منتظمة حول معلومات السوق للنساء وذلك عن طريق شبكات الاتصال الوطنية.

26 - برامج الحماية الاجتماعية: إن البنية الأساسية التي تستحق الدعم والتي ترمي إلى مساعدة نساء الريف تشمل خدمات الطرق، والعيادات الريفية الصغيرة، والشبكات الريفية للإمداد بالمياه. ومن بين التدابير السياساتية السليمة إزالة الرسوم عن النساء الفقيرات ليتسنى حصولهن على الخدمات الأساسية. و بعض هذه التدخلات تقع خارج نطاق ولاية منظمة الأغذية والزراعة ولكنها ضرورية لتنمية المناطق الريفية. وسوف تكون الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنمائية الدولية الأخرى مثل منظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي،ومصارف التنمية الإقليمية وشركاء التنمية الوطنيين ذات أهمية حاسمة لتحقيق هذه التوصيات.

أ- ضمان أن تُقدم البرامج الوطنية لكفالة العمالة حدا أدنى من الدخل للنساء وللرجال في الريف. ويمكن للتعاون بين دول الجنوب أن يزيد من فعالية تبادل الخبرات مع البلدان التي تنفذ برامج ناجحة مشابهة كما هو الحال في الهند.

ب- إدراج رعاية الأمومة، ومكافحة البطالة، وكفالة الرعاية الصحية ضمن مزايا الضمان الاجتماعي، وذلك من أجل المساهمة في تشجيع مشاركة المرأة في القوى العاملة النظامية.

ج- التعامل مع الاحتياجات الخاصة للريفيات، والشباب، وذوى الإعاقة والنازحين الذين يواجهون تحديات متعددة في شبكات الأمان الاجتماعي.

د- تصميم التدخلات التي تشجع الاستثمار في رأس المال البشري للنساء الريفيات عن طريق التحويلات النقدية المشروطة وبرامج الرفاه الاجتماعي المشروط، استنادا إلى أفضل الممارسات المتبعة في العالم.

27 - إن إدماج النوع الإجتماعي في المبادرات الإقليمية لبرنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 المعنية بندرة المياه والأمن الغذائي والتغذية، من شأنه أن يعزز القدرات لوضع أطر السياسات وبرامج الاستثمار التي تراعي اعتبارات النوع الإجتماعي، ويشجع نهجا شاملا تجاه النوع الإجتماعي ، بهدف التنفيذ الناجح للمبادرة الإقليمية. وبالمثل فإن نجاح المبادرة الإقليمية بالنسبة إلى الزراعات الصغيرة والتنمية الشاملة سيقوم أيضا على إدماج هذا البعد في المبادرة.

خامساً – التوجيه المطلوب:

28 - إن المؤتمر الإقليمي مدعو إلى:

- الإحاطة علما بالوثيقة NERC/14/6 *معالجة الفجوة بين الجنسين في الزراعة والقطاع الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا*، باعتبارها مدخلا لحوار مفتوح بشأن أهمية تمكين المرأة الريفية؛
- الطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة إيلاء الاهتمام الواجب للنوع الإجتماعي الشامل لمجالات عدة وذلك بناء على الإطار الاستراتيجي المراجع وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 في تنفيذ برنامج عملها الإقليمي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ولا سيما المبادرات الإقليمية ذات الصلة.